http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2058) السنة الثامنة - الأربعاء (2) آذار 2011

مرصد الحريات: الفساد لا يتيح نشر الوثائق الرسمية

لجنة برلمانية توجه بعرض العقود والمشاريع على الرأي العام

□ بغداد/ زينب صنكور

كشف عضو لجنة الثقافة والإعلام والنائب عن ائتلاف الكتل الكردستاني سامان فوزي عن نية لجنة الثقافة والاعلام بتوجيه الوزارات بنشر جميع الوثائق والعقود ونشاطات الوزارة على موقعها الالكتروني.

وقال فوزي "للمدى" ان لجنة الثقافة والاعلام سوف تعمل على توجيه الوزارات بنشر جميع الوثائق ونشاطات وحتى عقود البيع والشراء الخاصة بالوزارات على مواقعها الالكترونية وهذا أول منهاج ستقوم به اللجنة للعمل بشفافية ومساعدة الوزارات بالتخلص من الفساد الإداري والمالي للوزارة".

واضاف :"علينا ان ندعو الى ثقافة الديمقراطية لان العراق ينقصه فهم الديمقراطية ومن ثم العمل بشفافية وضمان الوصول الحر للمعلومة وفي حال عدم استجابة الوزارات لهذه الشفافية فانه بالمعنى لديهم شيء يتخوفون من نشره وستحاسب الوزارة على ذلك".

فيما كشف المتحدث باسم الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي عن نية الوزارات العمل بشفافية ونشر جميع الوثائق والعقود على مواقع الوزارات.

وقال الهنداوي "للمدى" ان الفترة القادمة ستشهد نشر جميع الوثائق والعقود على موقع الوزارة بشفافية"، معللا سبب عدم نشرها في الفترة السابقة "ان العراق كان ينقصه الكثير من التنظيم والترتيب لكن الفترة المقبلة ستكون افضل".

واشار الى عدم وجود وثائق سرية الا العقود والوثائق المتعلقة بقضايا الامن يتم حجبها لكن غير ذلك سيتم نشره في مواقع الوزارات وفي جميع وسائل الاعلام".

من جانبه اكد الناطق باسم وزارة النفط عاصم جهاد عدم وجود وثائق سرية يتخوفون من نشرها.

وقال جهاد "للمدى" ان موقع وزارة النفط شامل ينشر فيه كل ما يخص الوزارة، الى جانب موقع لدائرة العقود والتراخيص وموقع لشركات الوزارة ينشر بها كل شيء يخص الوزارة حتى المناقصات والطلبات ، وليس لدينا عقود او وثائق سرية نتخوف من نشرها ".

واضاف ان موقع الوزارة فيه جدول عن صادرات نفط العراق والإيرادات التي أتت من الصادرات وأسماء الشركات التي يتم بيعها النفط ، ينشر بشكل تقرير شهري على موقع الوزارة ويرسل الى جميع وسائل الاعلام، مبينا ان مناقصات الوزارة وتراخيص الشركات تنشر ايضا على جميع وسائل الاعلام.

واشار الى ان الوزارة نشرت البيانات والوثائق بشفافية ليتم قبولنا في منظمة الشفافية العالمية على عكس الكثير من الدول النفطية التي لم يتم قبولها.

من جانب آخر قال مدير اعلام وزارة الكهرباء مصعب المدرس "للمدى" ان وزارة الكهرباء لديها موقع شامل فيه جميع الوثائق التي تخص الوزارة وحتى عقود نصب المحطات الكهربائي.

واضاف المدرس ان موقع الوزارة يحتوي على الشركات التي تروم الدخول في المناقصات اضافة الى توقيع العقود مع الشركات وهيكلية الوزارة وأخبار الوزارة بصورة عامة وحتى البريد الخاص بالمراسلات مع الشركات والمواطنين ينشر وبشكل شفاف وبإمكان اي وسيلة اعلامية زيارة الوزارة والمطالبة بأي شيء يعتقدون بانه مخفي.

من جانبه، علل رئيس مرصد الحريات الصحفية زياد العجيلي عدم نشر الوثائق في مواقع الوزارات هو الفساد الإداري والمالي في الوزارات.

وقال العجيلي "للمدى" ان وزارات العالم لديها مواقع تنشر كل ما يخص الوزارة من وثائق وعقود لانها لا تمارس الفساد الإداري والمالي ولا تتخوف من شي ولتمكن المجتمع من الوصول للمعلومة الدقيقة ويكون رقيبا على تلك المؤسسات".

واضاف ان بعض الموظفين يمارسون الفساد الإداري والمالي لذا ليس من صالحهم نشر الوثائق والعقود، مشيرا الى انه من الممكن ان نتخلص من الفساد في الوزارات وهو بسن قانون حق الحصول على المعلومة وبالتالي سوف يتم نشر العقود والاستثمارات على المواقع الالكترونية ليكون المجتمع العراقي رقيبا على متابعة الأموال العراقية اين تصرف واين تذهب ولا احد يستطيع بعد اليوم ان يقوم بفساد اداري ومالي.

واشار الى وجود فقرات بسيطة ضمن قانون حق الحصول على المعلومة تمنع نشر الوثائق المتعلقة بالأمن القومي.

منال تقود ثمانية رجال لتقديم برامج الراديو

عراقية من بيجي تتحدى فحولة المجتمع عبر إذاعة محلية

□ متابعة/ المدى

في مجتمع قادته عادة من الرجال تتحدى صحفية عراقية القيود الاجتماعية والتقاليد العشائرية.

منال العلي ترأس محطة إذاعية في بلدة بيجي المعقل السابق لتنظيم القاعدة.

وتعترف منال التي تقود طاقما من ثمانية رجال وتقدم عددا من البرامج الاذاعية بصعوبة دورها.

وتقول منال "ان تكون اعلاميا هذا امر جدا شاق. وان تكون مسؤولا عن مؤسسة اعلامية تقوم بتأسيسها من الصفر وتبدأ تتعب عليها وتحقق نجاحا هذا أمر في غاية الصعوبة. وان كان هذا العمل منوطا بامرأة فانا لا اعتبره معجزة في هذا الوقت لكن المرحلة التي يمر بها العراق والمكان الذي أنشأت فيه الاذاعة في قضاء بيجي في محافظة صلاح الدين يتميز بالواقع العشائري والمرأة مكانها البيت".

ومنذ عام ٢٠٠٣ اصبحت الآراء الاسلامية المحافظة اكثر تأثيرا ، وتراجع دور المرأة في الحياة العامة في العراق. وتعرف منال ان الناس لا يتقبلون بسهولة عملها خارج منزلها وتعاملها مع الرجال في مواقف عامة.

وقالت "أتأخر الى عدد من الساعات خارج المنزل. اعمل طول الوقت مع كادر هم من الرجال. التعامل مع دوائر الدولة كلهم من الرجال. في الشارع وخاصة انا اقود سيارة ألاحظ نظرة استغراب في عيون الناس. كل هذه الامور تتطلب حكمة المرأة وثقة الاعلامية كيف استطيع ان اتعامل مع هكذا وضع".

خالد العراقي مذيع بالمحطة ذكر أنه يفتخر بالعمل مع منال العلي رغم عصبيتها.

وقال العراقي "فخورون جدا ان تكون ست منال العلي والذي هي قيادية ومديرة اذاعة بيجي اف. ام. لكن انا اود أن اوجه نقطة واتمنى ان تقبلها لأني زميلها في العمل. وهذه النقطة هي العصبية ونحن نتقبلها برحابة صدر لاننا نعمل في نفس المكان."

وكان العراق في وقت من الاوقات من اكثر الدول نزوعا الى نمط الحياة الغربي في الشرق الاوسط.

ثورات الشرق الأوسط "كنست القاعدة" بلا سلاح

□ متابعة/ المدى

رأى محللون أميركيون ان سقوط عدد من الأنظمة العربية في تظاهرات واحتجاجات شعبية لم يستخدم فيها العنف إلا دفاعاً عن النفس، يضع تنظيم "القاعدة" أمام معضلة خصوصاً وانه لم يكن له أي دور في هذه الأحداث ما يطرح تساؤلات عما إذا كان التنظيم سيصبح غير ذي صلة أم انه سيستفيد من الفوضى بطريقة ما.

وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" امس الاثنين انه طوال عقدين تقريباً، نددت قادة "القاعدة" بديكتاتوريات العالم العربي واتهموهم بالهرطقة أو بأنهم دمى في يد الغرب كما دعوا لسقوطهم، لكن شعوب المنطقة ثاروا الواحد تلو الآخر للإطاحة بقادتهم ولم يكن للقاعدة أي دور في ذلك.

وأضافت ان الحركات المعارضة التي برزت فجأة وأثبتت قوتها ابتعدت عن عقيدتين رئيسيتين للقاعدة وهما العنف القاتل والأصولية الدينية، مضيفة ان المتظاهرين استخدموا العنف للدفاع عن النفس فقط واستخدموا الإسلام كفكرة وعانقوا الديمقراطية التي لا يريدها زعيم القاعدة أسامة بن لادن وأتباعه.

وتابعت انه بالنسبة إلى "القاعدة"، وربما للسياسات الأميركية التي بنيت حول التهديد الذي يخلقه، تشكل التظاهرات الديمقراطية، التي أثارت انتباه العالم، تقاطع طرق، يدعو إلى التساؤل هل سيصبح التنظيم "الإرهابي" غير ذي صلة أم انه سيجد طريقة ما لاستغلال الفوضى الناجمة عن الثورة السياسية وخيبة الأمل التي تتلو الآمال التي رفعت عالياً الآن؟.

ونقلت عن بعض الخبراء في شؤون "الإرهاب" والشرق الأوسط قولهم ان الأسابيع الماضية خلقت كارثة كبرى للقاعدة، وجعلت الجهاديين يبدون أشبه بالمتفرجين على التاريخ فيما يعرض أمام المسلمين الشبان بديل مثير عن "الإرهاب".

وقال بول بيلار الذي درس شؤون الإرهاب والشرق الأوسط منذ قرابة ٣ عقود "أنا أجد ان الوضع حتى الآن، وأشدد على انه حتى الآن، رهيب بالنسبة للقاعدة، فالديمقراطية تعتبر أخباراً سيئة للإرهابيين، وكلما سار الناس في قنوات أكثر سلمية لبلوغ أهدافهم تراجعت احتمالات لجوئهم إلى العنف".

من جهته قال الخبير في "الإرهاب" براين فيشمان ان إسقاط الرئيس المصري حسني مبارك كان هدف الرجل الثاني في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري منذ أكثر من ٢٠ سنة ولم يتمكن من تحقيق ذلك "والآن تخلص منه تحرك غير عنيف وغير ديني ومؤيد للديمقراطية خلال أسابيع وهذه مشكلة كبيرة للقاعدة".

و اذ أشارت الصحيفة إلى ان الثورات العربية مستمرة، فالزعيم الليبي معمر القذافي يأمر بدفاع دموي عن طرابلس الغرب، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح يتفاوض للتمسك بالسلطة، رأت ان انعدام النظام قد يوفر ملاذاً آمناً للخلايا الإرهابية لكن هذا خطر حال القذافي وصالح دون حصوله.

وقال ستيفن سيمون من مجلس العلاقات الخارجية الأميركي "ثمة إفادة للمسلحين في أي مكان عندما يضعف تطبيق القانون والأمن المحلي، لكن التطورات في الدول العربية تعتبر هزيمة إستراتيجية للجهاد المسلح".

وأضاف "هذه الثورات أظهرت ان الجيل الجديد ليس مهتماً بعقيدة القاعدة".

وقال مايكل شوير مؤلف كتاب عن حياة بن لادن ان الحماسة بشأن تراجع القاعدة هو أمنية، مشيراً إلى ان الأميركيين أساؤوا الحكم على التظاهرات من خلال التركيز على المحتجين العلمانيين الذين يتحدثون الإنكليزية.

واعتبرت الصحيفة انه إذا كانت "القاعدة" تجد نفسها في وضع غير مؤكد الآن، فإن الأمر عينه ينطبق على إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، إذ طوال عقد كامل انشغلت أميركا بعالم مسلم كان مصدراً للعنف "الإرهابي"، وكان هذا أحد الأسباب التي دفعت إدارتي أوباما ومن قبله جورج بوش لإقامة علاقات ودية مع أنظمة استبدادية.

ورأت ان المسؤولين الأميركيين يحاولون إدارة الأزمة على أساس يومي آخذين بعين الاعتبار كيف يفترض بالسياسة الأميركية أن تتأقلم على المدى الطويل.

وقال كريستوفر بوسيك من مركز كارنيجي انه "لا بد من إعادة التفكير في كيفية التزام الولايات المتحدة مع هذا الجزء من العالم، ويجب أن نوضح ان أمننا لم يعد يأتي على حساب الحكم السيئ وأخذ حقوق الشعوب في تلك البلدان".

لكل وزارة خمسة أسماء والحسم ليس قريباً

١٥ مرشحاً لحقائب الأمن

□ متابعة/ المدى

كشف القيادي في ائتلاف دولة القانون حيدر العبادي أن ١٥ مرشحا تم تقديمهم لشغل وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني، فيما وصف تصريحات المعترضين من الكتل السياسية على إصلاحات مجلس الوزراء التي أعلن عنها أمس الاول بـ"الازدواجية".

وقال حيدر العبادي لوكالة "السومرية نيوز"، إن "الكتل السياسية رشحت خمسة أسماء لشغل منصب وزير الداخلية وخمسة لمنصب وزير الدفاع وخمسة أسماء لشغل منصب وزير الأمن الوطني"، مؤكدا "ضرورة اختيار مستقلين لشغل تلك الوزارات".

وأضاف العبادي أن "الكتل السياسية اتفقت على أن يشغل الوزارات الأمنية أشخاص مستقلون قادرون على أداء مهامهم بمهنية كبيرة".

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي حقائب وزارات الدفاع والداخلية والمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، إلا انه أكد في مؤتمر صحافي عقده أمس الاثنين أنه سيقدم المرشحين للوزارات الأمنية في اول جلسة لمجلس النواب الاسبوع المقبل وشدد على انه لم ينتظر أكثر.

وكان الائتلاف الوطني قرر خلال اجتماع عقده في ٢١ من شهر شباط الجاري، في منزل رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري ترشيح زعيم حزب المؤتمر الوطني أحمد الجلبي رسميا لشغل حقيبة وزارة الداخلية كمرشح عن التحالف الوطني.

وفي سياق آخر، أكد النائب عن دولة القانون المنضوي في التحالف الوطني أن "الإصلاحات التي أعلن عنها رئيس الوزراء نوري المالكي يوم أمس، كانت قرارات مجلس الوزراء وليس قرارات للمالكي فقط".

وأعرب العبادي عن "استغرابه من تحميل المالكي مسؤولية ما يحصل في البلاد"، واصفا الكتل السياسية المعترضة على قرارات مجلس الوزراء التي أعلن عنها أمس، بـ"الازدواجية في مواقفها كونها تتحدث بلغتين خارج العملية السياسية وداخلها على الرغم من مشاركتها في الحكومة".

وحمل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الاثنين، رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي المسؤولية الكاملة لما يشهده العراق، داعياً إياه إلى عدم التنصل منها وتقديم حلول سريعة.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي أطلق، أمس الاثنين، حزمة إصلاحات أبرزها تحميل الوزير مسؤولية فساد وزارته بشكل مباشر ويمنع التعيين في وزارات الدولة، إنما يعلن عن الدرجات الوظيفية ويفتح المجال لكل المواطنين بشكل متساو"، مشترطا أن "يتقدم المواطنون لطلب التعيين بالوظيفة وتجري المقابلات وعملية الاختبار والامتحان والتنافس الذي يكفل للمواطنين جميعا حقهم بان يتنافسوا مع الآخرين وحل مجالس البلدية للاقضية والنواحي التي شكا منها المواطنون لأنها عينت تعيينا قبل ستة سنوات وأخير دعوة مجلس النواب وتأييد الدعوة الحاصلة بإجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات، إضافة إلى تقديم مقترح لخفض عمر التقاعد وإجراء المناقلات بين المدراء العامين، فيما أكد أن "الجهات التي كانت وراء تحويل التظاهرات إلى أعمال شغب جاءت إليه واعترفت له بمسؤوليتها، لافتا إلى أن الأسبوع المقبل سيشهد تقديم مرشحي الوزارات الأمنية للبرلمان.

فيما أمهل رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الأحد، الوزارات وإدارات المحافظات مائة يوم لتقييم عملها ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها، مؤكدا أن الوزارات ستشهد تغييرات كبيرة وفق نتائج التقييم، فيما تعهد بفتح تحقيق في الانتهاكات التي شهدتها تظاهرات الجمعة وتلبية مطالب المتظاهرين بأسرع وقت ممكن.

وكان رئيس البرلمان أسامة النجيفي دعا، أول أمس الأحد، الحكومة العراقية والبرلمان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى أجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي خلال ثلاثة أو أربعة أشهر"، مؤكدا أن "البرلمان سيعمل على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات خلال الأيام القليلة المقبلة.

وشهد العراق، في الـ٢٥ من شباط الحالي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي تعهد في بيان له، أول أمس السبت، بتنفيذ جميع مطالب التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد في الـ٢٥ من شباط الماضي، في حين أكد أن حكومته ستحقق في الخروق الأمنية التي شهدتها تلك التظاهرات، أشاد بالإجراءات التي أتخذتها الأجهزة الأمنية حيال التظاهرات.

فيما أشاد المرجع الديني الأعلى علي السيستاني في بيان له، أول أمس السبت، بتلك التظاهرات وحذر من مغبة استمرار الحكومة العراقية على النهج الحالي في إدارة الدولة، ودعاها إلى اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء امتيازات أعضاء مجلس النواب السابقين والحاليين ومجالس المحافظات وكبار المسؤولين والامتناع عن استحداث مناصب حكومية جديدة.

بالعربي الصريح

درس اعتقال الصحفيين الأربعة

■ علي عبد السادة

اعتذر للقارئ الكريم عن غياب مقالي اليومي خلال الأيام القليلة الماضية، أذ كنت منشغلا مع الحكومة العراقية التي انتخبتها، استغرقت ساعات طويلة معها لأثبت "مواطنتي" وأعالج كدمات المقابض الخشبية للبنادق.

قال لي جندي في مكان الاحتجاز لم أتمكن من رؤية وجهه: "لماذا تريد تخريب البلاد"، فتبعه آخر بعد عديد الضربات الموجعة بالصراخ في وجهي: " لماذا لا اسمع صراخه حين يضرب، أريده أن يتوجع".

هكذا نقلت من غرفة إلى أخرى، من يد قاسية الى أخرى، من شتيمة وسخرية الى أبشع، وفيها فقدت الإحساس بالزمن والمكان، لبرهة تأكدت، مرغما، أنني في أقبية أمن البعث، على الاقل تعرفت على اسلوب دوائر الامن السابقة، واليوم، أشهده مكررا، في نظام العراق الديمقراطي.

اقول هذا آسفا على نفسي، انا من كرست قلمي لحماية العملية السياسية، ودافعت عن الدستور، وواجهت نوازع الدكتاتورية بعد سقوطها، وحرضت على المشاركة في الانتخابات، مثلما فعلت. اقول هذا آسفا على نفسي، انا من تشبعت بالقلق على العملية السياسية المتهم اليوم بتخريبها، ودفعت ثمن القلق ورقة تهجير من القاعدة عام ٢٠٠٥، وفرارا متواصلا من فوهات بنادق الارهاب وعصابات الجريمة.

آسف على نفسي، ولا أزال، مع ذلك، متمسكا ببديل ديمقراطي عن صدام حسين، لا أزال سالكا جادة المدنية والعدالة الاجتماعية والدولة العصرية المكرسة لحقوق المواطنة واحترام الرأي الآخر. فهل تتمسك السلطة الحالية بها. حتى اللحظة، وما تؤشره وقائع ألمسها رقعا زرقاء في جسدي وانين ألم ، لا يزال يذكرني باعتقال الخامس والعشرين من شباط الجاري.

الحقيقة الأولية البارزة عن أحداث اعتقال الصحفيين الأربعة وغيرهم كثيرون، وتشرفت بان أكون واحدا منهم، هي استمرار سيران مياه العقلية الدكتاتورية وطرائقها في العمل الأمني والعسكري من تحت أقدام العملية السياسية. هناك، أيضا، بيان صريح، في يومها، بان السلطة بدأت تضيق بنا نحن معشر أصحاب الألسن الطويلة كما يصفوننا هم، معشر الناطقين عن الوجع العراقي المرير المتكور غضبا ونقما، لا على سلطة قائمة وهوية نظام شرعي، بل على ثلة فاسدين، ومحاصصة مريضة أمرضتنا وأوجعت دولتنا الفتية. البيان الصريح ذاته اثبت لي، كذلك، ان كادحي وعاطلي بغداد، لا تتجاوز أعمارهم العشرين عاما، ولم يصدف انهم عايشوا البعث المقبور.

الدرس يقول أيضا، إنني أتمسك علنا بان لا يكون رئيس الوزراء نوري المالكي، حاكما، أريده مواطنا يعمل في منصب اسمه رئيس الوزراء، ارفض أن أتقبل فكرة أن الرجل بدأ يضيق بمن يخالفه، وثم يأتي آخرون يصورون له أن مخالفي رأيه بعثيون، اجزم أن نصف مشكلة الحريات في العراق تأتي من اقتراف سيئ لأولئك الذي يسمعهم المالكي.

الدرس يتواصل بإخباري أن قضيتنا لا تصلح للمتاجرة او المزايدة، لا تصلح لركوبها من سياسيين عراقيين اجتهدوا كثيرا في محاولة التقرب والتودد لأوجاعنا، اخطئوا كثيرا حين توهموا بان علي السومري وحسام السراي وهادي المهدي وعلي عبدالسادة (كاتب هذه السطور) بضاعة سياسية تصلح للبيع داخل عواصف التجاذبات السياسية. كان ذلك بعد أن اخطأوا في وصف أربعة صحفيين ، نسف البعث نصف أسرهم بالمقابر الجماعية ، بأنهم بعثيون مأجورون.

والدرس يقول أيضا إننا نواجه مسارا قضائيا يصعب علينا إتمام دعوتنا بالحق الشخصي نتيجة ما تعرضنا اليه من اهانات وضرب. ويفيد أيضا، ان ثقافة بذيئة تكرس نفسها كقيمة عمل داخل المؤسسات ذات العلاقة.

الدرس يختم ولا ينتهي باننا مصرون على حماية العراق الجديد، ذلك العراق الذي يحترم المواطن، ويقدر الصحافة وينتصر لحقوق الناس المهضومة.

السادة في الحكومة والبرلمان والكتل السياسية هذا درسنا، فهل تصلكم رسالتنا ؟.